مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
العدد الثامن – المجلد الثاني
نوفمبر 2018 م
ISSN: 2522-3380

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

السياسات المتبعة التي يلعبها المجتمع الدولي لاستيعاب اللاجئين

بن ورقلة نادية
قسم العلوم الإنسانية || كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية || جامعة زيان عاشور || الجلفة || الجزائر

الملخص: إنه لمن المهم النظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية تتحتم معالجتها ضمن إطار دولي يضمن تضافر جهود الأسرة الدولية، خصوصاً أن اعدادهم الكثيرة والمنتشرة في أكثر من رقعة من العالم، آخذة في التأثير على اقتصاديات العديد من البلدان وتطوّرها، ناهيك عن تردّي أحوالهم الصحية والتعليمية والنفسية في بلدان اللجوء، خاصة منهم الأطفال والنساء، الشريحتين الأكثر تضررا من حياة التشرد واللجوء. الأمر الذي يستوجب البحث الجدي عن حلول ناجعة اقتصادية واجتماعية وسياسية في بلدان اللجوء وفي بلدان الأصل بما يؤمن الحقوق الإنسانية لأصحابها.

الكلمات المفتاحية: اللاجئ، ظاهرة اللجوء، بلدان اللجوء، أزمة نزوح، الالتزامات القانونية، جهود المجتمع الدولي، الحقوق الإنسانية.

مقدمة:

من الثابت أن ظاهرة اللجوء تعتبر قديمة قدم المجتمع البشري، فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء، وقد فرضت قضية اللاجئين نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر، وفي هذا الصدد نجد أن هناك اجماعاً دولياً بأن من ارتكب جريمة مخلة بالأمن أو جريمة غير سياسية مهما بلغت جسامتها، فإنه لا يعتبر لاجئاً، كذلك فإن صفة اللجوء لا تنطبق على من ارتكب جريمة حرب أو أية جريمة تتنافى ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

إن أهمية الموضوع تكتسي طابعا مهما خاصة وأن عدد اللاجئين يزيد اليوم -وحسب إحصاءات الأمم المتحدة- على 45. 2 مليون شخص، وأن عام 2012 وحده شهد فرار 1. 1 مليون شخص عبر الحدود الدولية، في حين نزح نحو 6. 5 ملايين داخل أوطانهم. كما يكتسي موضوع اللجوء أهمية لما يتميز به من طابع حمائي لبعض الفئات الخاصة زمن الحرب أو النزاع وتحديدا عند وقوعهم كضحايا للنزاعات المسلحة ولو تم احترام قواعد هذا القانون بالشكل المطلوب لما كانت ستحصل هذه الكوارث التي أسفرت عن أرقام مثيرة، بل مفزعة تجعل من قضية اللجوء حالة إنسانية ماثلة وشاخصة أمام اعيننا. كما تكمن أهمية الموضوع في أن قضايا اللجوء والنزوح اضحت من أهم القضايا التي تواجه العالم وخاصة في فترة الربيع العربي وما سببته حركات اللجوء من تبعات اقتصادية وسياسية واجتماعية وديمغرافية سواء داخل المجتمعات المضيفة أو على مستوى المنطقة العربية أو على المستوى العالمي.

مشكلة الدراسة:

إن مشكلة اللجوء ظلت لفترات طويلة مجرد قضية إقليمية لا تشغل المجتمع الدولي حتى تم تأسيس عصبة الأمم التي بذلت جهد كبير من اجل وضع أسس وقواعد قانونية للتعامل مع المشكلة، ووضع الترتيبات الضرورية لمواجهة حالات اللجوء التي خلقتها الحرب العالمية الأولى وكذلك تأسيس مكتب المندوب السامي لشؤون اللاجئين حيث تم التوصل من خلاله إلى وضع اتفاقيات دولية تتناول مجموعات محددة من اللاجئين.

هذا وتعتبر مشكلة اللاجئين من المشاكل البارزة على الساحة الدولية مما يؤكد على أهمية تلك الدراسة بشكل كبير نظرا لما ستقدمه من سرد وتحليلات للقوانين والسياسات المتخذة لحل المشاكل المتعلقة باللاجئين وكذلك

فهي ستعقد المقارنة بين الموقف الذي تحاول الدول الأوروبية إظهاره للعالم وبين حقيقة تعاملها مع تلك القضية فهم وإن كانوا يتخذوا من شعارات المدرسة الليبرالية أساس لهم إلا إنهم يتبعون نظريات المدرسة الواقعية والتي تؤكد على أن المصلحة العليا للدولة فوق أي اعتبار بغض النظر عن أي شعارات جوفاء أخرى تحاول تلك الدول إبرازها أمام العالم.

وتشكل ظاهرة اللجوء اليوم بصرف النظر عن الأسباب وإن كانت معروفة أحد أهم التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي برمته والدول العربية خصوصا. وليس أدل على ذلك الى تزايد في عدد اللاجئين من سنة الى أخرى حيث بلغ العدد الاجمالي الحالي حوالي ستون مليون لاجئ (حسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة) تتصدر غالبيتهم الكبرى الدول العربية التي مزقتها النزاعات المسلحة.

وأمام هذا المتغيرات الدولية والإقليمية فإننا نجد وللأسف أن الالتزام السياسي في بعض البلدان كان غائبا بل كثيرا ما ساهم في توتر الأوضاع وتعقيدها وازديادها سوءا. ومن التحديات الأخرى المهمة هو ضعف المنظومة التشريعية على المستوى الدولي وعدم تفعيل بعض الآليات العقابية،

غير أن هذه المصداقية تبقى على المحك في ظل ما يعانيه عدد كبير من اللاجئين اليوم وفي مقدمتهم اللاجئون السويون إذ لا يوجد الى الآن أي آلية واضحة رغم ما تقوم به بعض المنظمات الإنسانية وبعض الجهات الإنسانية المساعدة من منظمات المجتمع المدني في العالم العربي. ومن التحديات الأخرى ضعف الدعم المالي للمنظمات الإنسانية حتى تضطلع بواجباتها الإنسانية وكذلك عدم دعم الدول المستضيفة أحيانا لاعداد كبيرة من اللاجئين وخاصة تلك التي تعاني من هشاشة الوضع الاقتصادي.

أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. **ما هي نتيجة السياسات المتبعة لاحتواء اللاجئين؟**

ويتفرع من هذا السؤال سؤالان فرعيان، وهما:

أ- ما الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي لاستيعاب اللاجئين؟

ب- وهل هذا الدور يختلف من مجتمع لآخر؟

أهداف الدراسة:

تأتي أهداف هذه الدراسة ممثلة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على حركات اللجوء والنزوح في المنطقة العربية.
- توضيح التبعات المختلفة لحركات اللجوء وخاصة على المستوى الداخلي لكل دولة أو على مستوى المنطقة والعالم.
- استعراض جهود المجتمع الدولي في تناول موضوع اللاجئين.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، وأهمية كشف الأسباب الحقيقية لهذه المأساة وهي على شقين:

أولاً: هو أننا بحاجة إلى وضع هذه المأساة في سياق أوسع، إذ أن هناك أزمة نزوح عالمية، حيث تم تهجير الكثير من الأشخاص في جميع أنحاء العالم بشكل أكبر من أي وقت مضى منذ انقضاء الحرب العالمية الثانية.

وعلى الصعيد العالمي، يوجد أكثر من 50 مليون مُهجّر، و16 مليون لاجئ، وإذا ما نظرنا إلى الحالة السورية فهناك أكثر من 9 ملايين نازح سوري منهم 3 ملايين لاجئ، ومعظم هؤلاء موجودون في تركيا والأردن ولبنان ولكنَّ دولاً مثل الأردن ولبنان _والتي وصلت قدراتها إلى الحد الأقصى تغلق حدودها الآن وتحتاج إلى تقاسم الاعباء مع المجتمع الدولي، ويضطر هؤلاء النازحون إلى الذهاب إلى أماكن أخرى، ومن ثم يتزايد سفرهم إلى أوروبا بحثًا عن الحماية.

ثانيًا: يمكن ربط سبب حدوث حالات الوفاة بشكل مباشر بقرار أوروبا بإنهاء عملية "ميري نوستروم" الإيطالية للبحث والانقاذ في نوفمبر 2014، واستبدالها بعملية "تريتون" التي يديرها الاتحاد الأوروبي ذات التمويل المحدود وقد أنقذت ميري نوستروم حياة أكثر من مائة ألف شخص خلال العام الماضي، ومنذ إنهاء عملية ميري نوستروم، تم إنقاذ حياة عدد أقل من الأشخاص، وزادت اعداد حالات الوفاة، ولمعالجة الأزمة، يجب أخذ هذين الشقين في الاعتبار أولاً.

إن البيانات الحالية تبين أن الأشخاص الذين يعبرون البحر المتوسط تزداد اعدادهم بشكل مطرد، قادمين من الدول التي تفرز اللاجئين مثل سوريا، وإريتريا، والصومال، في حين أن بعض القادمين من غرب أفريقيا من المرجح أنهم يفرون من الفقر أو يبحثون عن فرص أفضل، كما أن هناك نسبة كبيرة تفر من الصراع والاضطهاد، وهم بحاجة إلى الحماية الدولية.

هذا كما توجد التزامات قانونية دولية لحماية مثل هؤلاء الأشخاص، ورغم ذلك، فشل الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في إدراك هذا الأمر، وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي لانعقاد اجتماعاً طارئاً في لوكسمبورج، نتج عنه خطة مكونة من عشر نقاط، وقد كانت هذه الخطة غامضةً فيما يتعلق بالتفاصيل، ولكنها كانت تركز على مكافحة المهربين وعلى احتواء الهجرة في شمال أفريقيا.

مع إشارات إلى الأدوار الإنسانية مثل توسيع نطاق عملية تريتون وإعادة توطين اللاجئين، وبعبارة أخرى، كان التركيز في المقام الأول على عملية احتواء المهاجرين وعمليات مكافحة التهريب.

وقد تكرر هذا التأكيد في مسودة البيان المسربة من قمة الاتحاد الأوروبي، حيث يركز البيان على السيطرة على كل من عملية الهجرة وعملية ترحيل المهاجرين، فهو بيان رسمي بالاحتواء، حيث يقترح البيان ترحيل مائة وخمسين ألف شخص ويعرض تسكين ما يصل إلى 5000 شخص في جميع أنحاء أوروبا مع التأكيد على التطلع إلى تعزيز قدرة ليبيا في السيطرة على عملية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، وتوضح هذه المسودة مرة أخرى سوء فهم الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة، ومن المرجح ألا تكون متناسقة مع القانون الدولي اللاجئين وحقوق الإنسان.

ولا توجد حلول بسيطة لهذا الأمر، ولكن مفتاح إيجاد الحلول هو وضع القضية في سياقها الأوسع، ويعد مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين فرانسوا كريبو من بين أكثر الشخصيات المعنية بتسليط الضوء على هذه القضية.

وفي بيان مشترك صادر عن أنطونيو جوتيريس وبيتر ساذرلاند وبيل سوينج وزيد بن رعد الحسين، أكد على الحاجة إلى إيجاد حلول تذهب إلى ما وراء الحد الأدنى لاستجابة الاتحاد الأوروبي للقضية.

ويشمل هذا عملية بحث وإنقاذ ذات موارد جيدة، وقنوات للهجرة الآمنة والمنظمة، مما يجعل هناك تعهد ثابت باستقبال اعداد أكبر من اللاجئين وإعادة توطينهم على مستوى الاتحاد الأوروبي، مع تعزيز الترتيبات من اجل تقاسم اعباء أكثر إنصافاً مع أوروبا، ومكافحة العنصرية وفوبيا الأجانب، وهذه حلول معقولة تدفع بالنقاش إلى الأمام. ومع ذلك، يتطلب التعاطي مع الأسباب الكامنة وراء هذه القضية في نهاية المطاف نهجًا عالميًا شاملاً، حيث يعتبر ذلك إشارة إلى أزمة نزوح عالمية تحتاج معالجتها إلى نهج شامل.

بإمكاننا القول بأن للظرف التاريخي لعب دوراً كاشفاً عن تلك القضية فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى وجود سيل من اللاجئين والنازحين وبالتالي طغت الحاجة إلى ضرورة وجود حل دولي لمعالجة قضية اللاجئين، حيث أن الموقف الذي ساد أوروبا على وجه الخصوص خلال الحربين العالميتين وما نشأ عنهما من تحركات واسعة للسكان من أوطانهم أدى إلى قبول عام بأن أوضاع ومعاملة اللاجئين باتت مسؤولية دولية، وقد توجت الجهود الدولية في تلك المرحلة بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع اللاجئين عام 1951 ثم ألحق بها فيما بعد بروتوكول عام 1967.

أولاً: مفهوم اللاجئين في المواثيق العالمية

هناك العديد من الوثائق الدولية التي تحدد من هم اللاجئون في حكم تطبيقها، كما تحدد الحدود الدنيا للمستويات الأساسية لمعاملة اللاجئين ومن أهم تلك الوثائق على المستوى الدولي، اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 بشأن مركز اللاجئين، والبروتوكول الذي ألحق بها سنة 1967 في ذات الخصوص.

مفهوم اللاجئين في اتفاقية الأمم المتحدة سنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين:

تقدم اتفاقية 1951 في مادتها الأولى تحديداً لمصطلح اللاجئ "Refugee"، حيث تقرر أنه ينطبق على "أي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة 1951 وبسبب تخوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج دولة جنسيته وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة"، وتضع الاتفاقية الحد الأدنى لمعاملة اللاجئين، بما في ذلك الحقوق الأساسية التي يستحقونها، كما تحدد كذلك المركز القانوني لهم، وتنطوي على أحكام بشأن حقوقهم في الحصول على عمل ذي عائد، وعلى رعاية فيما يتعلق بحصولهم على بطاقات هوية شخصية ووثائق سفر، وأن تكون لهم معاملاتهم وحقهم في تحويل أموالهم إلى الدولة الأخرى التي قبلتهم لأغراض إعادة استقرارهم. [1]

ويمكن القول بأن تعريف اللاجئ قد مر بمرحلتين على النحو التالي:

أ- مرحلة التحرر من قيد المكان والزمان:

بعد أن أحاطت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئين بالقيود السابقة، ترتب على ذلك وجود تفرقة تعسفية بين نوعين من اللاجئين، أحدهما: اللاجئون قبل 1 جانفي، يناير 1951 وفي نطاق أوروبا، وثانيهما: اللاجئون بعد 1 جانفي، يناير1951 داخل أو خارج نطاق أوروبا، وهم موجودون في نفس ظروف النوع الأول وربما أشد.

وأمام هذا، ظهرت الحاجة الملحة إلى إلغاء قيد الزمان والمكان، فحرصت الأمم المتحدة على التوصل إلى وثيقة أخرى تعالج هذا الوضع، وكان ذلك ممثلاً في البروتوكول الخاص باللاجئين لعام 1967، وتم فيه بالفعل هذين القيدين، وباعتماد هذا البروتوكول، يكون القانون الدولي للاجئين قد سجل تقدماً ملحوظاً في تعريف اللاجئين وبذلك يكون البروتوكول قد اعتمد التعريف الوارد في اتفاقية 1951 متحرراً من القيد المكاني، حيث لم يربط هؤلاء اللاجئين

(1) مفوضية اللاجئين ترحب بقرار الاتحاد الأوروبي وتدعو إلى التركيز على أسباب النزوح الجماعي بالأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ النشر: 26\06\2015

بأوروبا أو غيرها، وكذلك من القيد الزماني أيضاً، حيث ركز على حذف عبارة "نتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير 1951".

ب- مرحلة التوسع في سبب اللجوء:

على الرغم من أن بروتوكول عام 1967 اجهز صراحة على القيد الزماني والمكاني في تعريف اللاجئين، إلا أنه أبقى على السبب الوحيد للجوء وهو الاضطهاد بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك، لكن الممارسة العملية التي تقوم بها المفوضية العليا لشؤن اللاجئين قد أشارت إلى ضرورة توسيع مفهوم اللاجئين، وتمديد الحماية الدولية لبعض الأشخاص الذين تتوافر لهم أسباب للجوء مشابهة لسبب الاضطهاد من اجل الدين أو الجنس أو غير ذلك. وبناء على بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة التنفيذية للمفوضية العليا، قررت تمديد الحماية إلى:" الأشخاص المجبرين على البحث عن الملجأ خارج بلادهم الأصلية، أو بلد الجنسية، بسبب العدوان الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الاجنبية أو الأحداث التي تضع النظام العام في خطر، في كل أو بعض هذه البلاد".

وبناء على ذلك، فإن المفوضية العليا لشوؤن اللاجئين قد اضافت توسعاً جديداً بخصوص سبب اللجوء، حيث لم تقصر اللجوء فقط على سبب الاضطهاد، وإنما اضافت فئة أخرى، هي فئة الأشخاص الذين يفرون من بلادهم بسبب النزاع المسلح، والممثل في عدوان خارجي، أو احتلال أو سيطرة اجنبية أو أحداث واضطرابات تضع النظام العام للبلد _ كله أو بعضه _ في خطر. [2]

ثانيًا: أسباب اللجوء في القانون الدولي:

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الداعية لقبول اللاجئ، وهي على النحو التالي:

1- **الخوف**: ويقصد بالخوف ما كان ناتجاً عن التعرض للتعذيب والاضطهاد، وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.
2- **الاضطهاد:** وهو ما كان ناتجاً عن التعرض والتهديد للحياة والحرية، وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الاعلانات والمواثيق الدولية.
3- **التمييز:** وهو يطلق على الاختلافات في المعاملة، والحقوق والفرص، مما يولد شعوراً بعدم الأمان.
4- **العرق:** ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.
5- **الدين:** وهو المعتقد الذي يعتنقه الإنسان، والحرية الدينية مكفولة وفق الاعلانات والوثائق الدولية.
6- **الانتماء:** يكون الانتماء سبب من أسباب اللجوء؛ إذا انعدمت الثقة في ولاء تلك الفئة أو تلك للنظام السياسي الحاكم، مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.
7- **الرأي السياسي:** وهو ناتج عن اعتناق أراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق. [3]

---

(2) عبد الجليل زيد المرهون، الأزمة السورية من منظور معرفي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية تاريخ النشر 08 / 08 / http://rawabetcenter. com/archives/106752015

(3) سلام السعدى، تقرير اقتصادي: سوريا: كيف هيأ الاقتصاد المسرح لانفجار التطرف، مركز دراسات متاح على الرابط http://drsc-sy. org/wp-content/uploads/2016/01/salam1. pdf.

ثالثا: الآثار المترتبة على الاعتراف بالحق في طلب اللجوء

أ- الآثار المترتبة في مواجهة اللاجئ نفسه:

لاشك في أن اللاجئ هو الطرف الاضعف في العلاقة التعاقدية، التي تنشأ كنتيجة للاعتراف له بالحق في طلب اللجوء وفي التمتع بهذا الحق فعلاً، وبالذات إذا ما قورنت حالته بحالتي دولة الملجأ ودولة الجنسية أو دولة الإقامة المعتادة، كما أن ما يترتب على هذه العلاقة التعاقدية من آثار قانونية بالنسبة إلى أطرافها المختلفة

- ومنهم اللاجئ نفسه_ لا ينصرف فقط إلى الحقوق التي تنشئها هذه العلاقة لهذا الطرف أو ذاك، وإنما ينصرف أيضاً إلى الالتزامات التي تترتب عليها.

1. **تتمثل أهم الآثار المتعلقة، بجانب الحقوق التي تثبت** للاجئ ، فور الاعتراف له بالحق في طلب اللجوء، طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن اللاجئين فيما يلي:

الحق في مباشرة الشعائر الدينية واختيار نوع التعليم الديني لأفراد أسرته (المادة 4)، الاستثناء من شرط المعاملة بالمثل (المادة 7)، الحق في تملك الأموال، سواء أكانت منقولة أم عقارية (المادة 13)، الحق في العمل المناسب مقابل الاجر (المادة 16)، الحق في التعليم (المادة 2/22)، الحق في الحصول على وثائق تحقيق الشخصية وجوازات السفر (المادتان27، 28)، الحق في تحويل أمواله التي جلبها معه إلى دولة أخرى (المادة 30)، عدم توقيع العقوبة عليه بسبب دخوله إقليم الدولة بطريقة غير قانونية، طالما توفرت فيه شروط معينة (المادة 31)، عدم طرده أو إبعاده إلا في اضيق الحدود (المادتان 32 و33).

2. **الآثار التي تتعلق بجانب الالتزامات التي تترتب في مواجهة اللاجئ**، طيلة فترة تمتعه بالحق في الملجأ، يأتي في مقدمتها الالتزام بعدم القيام بأي عمل ذي طابع سياسي أو عسكري، يمكن أن تعتبره دولة الجنسية أو دولة الإقامة المعتادة ضاراً بأمنها الوطني، وطبقاً لما تكشف عن خبرة العمل الدولي، فإن لدولة الأصل الحق في أن تتقدم إلى دولة الملجأ بطلب تقييد حركة اللاجئ ، سواء في عقد الاجتماعات أو في القيام بأية أنشطة مشابهة متى أدركت هذه الدولة أي - دولة الأصل - أن مثل هذه الأنشطة من شأنها أن تهدد مصالحها، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن التزام دولة الملجأ بمراقبة تصرفات اللاجئ بما يضمن وفاءه بالتزاماته في هذا الصدد، هو من قبيل الالتزام ببذل الجهد وليس من قبيل الالتزام بنتيجة. [(4)]

ب- الآثار المترتبة في مواجهة دولة الملجأ:

1- **عدم الإعادة القسرية:** مبدأ عدم الإعادة القسرية على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن مركز اللاجئين، ينص على أنه ينبغي ألا يعاد أي لاجئ، بأية صورة من الصور إلى أي بلد يكون معرضاً فيه، لخطر الاضطهاد، وقد استمد تعبير عدم الإعادة القسرية من الفعل الفرنسي "refouler" الذي يعني الدفع إلى الوراء أو النبذ، وقد أشير لأول مرة إلى فكرة أنه لا يجب أن تعيد أي دولة أشخاصاً إلى دول أخرى في ظروف معينة في المادة 3 من اتفاقية1933 المتعلقة بالمركز الدولي للاجئين التي تعهدت بموجبها الدول

---

(4)غياث بلال، السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين، الجزيرة، تاريخ النشر: 13\09\2015 .http://www. aljazeera net/knowledgegate/opinions/

الأطراف بألا تقوم بطرد اللاجئين المقيمين من إقليمها وبأن لا تمنعهم من دخوله بواسطة اجراءات للشرطة مثل الطرد أو عدم القبول عند الحدود "Refoulement"، ما لم يتطلّب ذلك الأمن الوطني أو النظام العام والتزمت كل دولة "بألا ترفض في أي حال من الأحوال دخول اللاجئين إقليمها عند حدود بلدان منشأهم".

لم يتم التصديق على اتفاقية عام 1933 على نطاق واسع، لكن عهداً جديدا بدأ حين أيدت الجمعية العامة في عام 1946المبدأ القائل بأنه لا يجوز إرغام اللاجئين الذين يبدون اعتراضات مبررة على العودة إلى بلد منشأهم وقد اقترحت في البداية اللجنة المخصصة المعنية بعديمي الجنسية والمشاكل المتصلة بهم حظراً مطلقاً على الإعادة القسرية عند الحدود بدون أية استثناءات.

بيد أن مؤتمر المفوضين المعقود في عام 1951 اضاف شرطاً للمبدأ بواسطة فقرة جديدة تضمنت إنكار حق الاستفادة من مبدأ عدم الإعادة القسرية عند الحدود على الأشخاص الذين توجد أسس معقولة لاعتبارهم خطراً على أمن البلد أو الذين أدينوا بموجب حكم نهائي بارتكاب جريمة ذات خطورة خاصة، ومن ثم يشكلون خطراً على مجتمع ذلك البلد، وقد قضت اتفاقية عام 1951 في النهاية، بأنه فيما عدا هذه الحالات الاستثنائية المحدودة، لا يجوز إعادة اللاجئين سواء لبلد منشأهم أو لبلدان أخرى قد يتعرضون فيها للخطر(5).

2- **تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين:** نصت المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951على ثلاثة ضمانات أساسية للاجئ فيما يتعلق بإبعاده من إقليم الدولة التي يوجد فيها وهي على النحو التالي:

أ- تقييد سلطة الدولة في إبعاد اللاجئين، بحيث لا يكون هذا الإبعاد إلا على سبيل الاستثناء وعندما تقتضيه أسباب خاصة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.

ب- ضرورة إتباع اجراءات معينة فيما يتعلق بقرار الإبعاد والطعن فيه، حيث يتعين على دولة الملجأ عدم إبعاد اللاجئ الذي يقوم في مواجهته سبب من هذه الأسباب إلا بمقتضى قرار يصدر من جهة قضائية أو إدارية طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون، على أن يسمح للاجئ بتقديم دفاعه ضد هذا القرار وإثبات أن استمرار وجوده داخل الإقليم لا يتعارض مع مقتضيات الأمن القومي للدولة أو نظامها العام، وتمكينه من الطعن في ذلك القرار أمام الجهة المختصة، إلا أن هذه المادة ذاتها في فقرتها الثانية اعطت للدولة الحق في حالة وجود ظروف اضطرارية تتعلق بأمنها القومي أن تتخذ قرار الإبعاد في أقصر وقت ممكن وبالتالي في مثل هذه الحالة يصبح من المتعذر على اللاجئ الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة المطلوبة لإثبات براءته.

ج- يتعين على دولة الملجأ في حالة ما إذا أصبح قرار الإبعاد نهائياً وواجب التنفيذ بصدوره بالشكل والاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 32، عدم تنفيذ هذا القرار فوراً، وإنما يجب أن تمنح اللاجئ مهلة معقولة يبحث خلالها عن دولة أخرى يذهب إليها خلاف دولة جنسيته أو الدولة التي يتهدده فيها الاضطهاد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الضمانات الواردة في نص المادة 32 من الاتفاقية لا يستفيد منها إلا اللاجئون الموجودون على إقليم الدولة بصفة قانونية ومشروعة، أما غيرهم من اللاجئين بصورة غير قانونية وغير مشروعة فإن النص يراهم غير جديرين بالتمتع بهذه الضمانات، وهو ما ينطوي على تمييز في المعاملة بين اللاجئين الموجودين بصورة قانونية وأولئك الموجودين بطريقة غير قانونية ويتعارض مع روح المادة 31 من الاتفاقية نفسها. [6]

---

(5)-عبد الناصر عارف، " هل تتخلى ميركل عن سياسة الأحضان الدافئة مع اللاجئين ؟ " الأهرام، تاريخ النشر: 02 / 02 / 2016متاح على الرابط: http://www. ahram. org. eg/NewsQ/474153. aspx

6) (-Gordenker Leon ," refugees in international politics " , (the croom helm United Nations and its agencies series) , " London , Sydney , 1987. "

3- **المأوى المؤقت:** ويقصد به أنه إذا كان من حق الدولة عدم منح الملجأ داخل إقليمها للأجانب، فإنه ليس من حقها ما لم تتعرض مصالحها الحيوية للخطر أن تحرم اللاجئ من فرصة الحصول على هذا الملجأ في إقليم دولة أخرى، وبالتالي يتعين عليها أن تمد للاجئ يد العون سواء بالسماح له بدخول إقليمها والبقاء فيه لمدة معينة أو بتأجيل طرده أو إبعاده إن كان موجوداً بالفعل داخل الإقليم لمدة معينة وبالشروط التي تراها مناسبة حتى يستطيع الحصول على تصريح بالدخول إلى دولة أخرى أو يتمكن من الحصول على الملجأ فيها.

ويتضح من ذلك أن فكرة المأوى المؤقت هي محاولة للتوفيق بين مصلحة الدولة في السيادة الإقليمية وعدم قبول اللاجئين داخل إقليمها ضد إرادتها من ناحية، ومصلحة اللاجئ الملحة في تجنب الوقوع في أيدي سلطات الدولة التي تلاحقه أو التعرض لأي خطر آخر يتهدد حياته من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار أشارت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 إلى فكرة المأوى المؤقت، في المادة 31 وذلك بالنسبة للاجئين الموجودين داخل إقليم الدولة بصفة غير قانونية ثم قدموا أنفسهم للسلطات المختصة في أقرب وقت ممكن، وفي المادة 32 المتعلقة باللاجئين الموجودين في الإقليم بصفة قانونية ولكن قامت في حقهم أسباب خاصة بالأمن القومي أو النظام العام لدولة الملجأ تستدعي إبعادهم، فألزمت الدولة في كلتا الحالتين بأن تمنح اللاجئ قبل طرده أو إبعاده مهلة معقولة فضلاً عن التسهيلات اللازمة حتى يمكنه السعي إلى الحصول على قبول دولة أخرى له في إقليمها. (7)

4- **التزام دولة الملجأ بتوفير حد أدنى مناسب من المعاملة:** أو بمركز قانوني لا يختلف كثيراً عن المركز الذي تعترف به لمواطنيها، أو على الأقل تعترف له بمركز يماثل ذلك الذي تسلم به للأجانب الذين يقيمون على إقليمها بصورة معتادة. وقد استقر الرأي في الفقه على أنه إذا وجدت الدولة أن ثمة ما يدعوها إلى التمييز بشكل عام بين المواطنين واللاجئين، فإن ذلك ينبغي أن يكون في اضيق الحدود.

5- **التزام دولة الملجأ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مباشرتها لمهامها:** وبصفة خاصة من اجل تسهيل واجباتها في الإشراف على تطبيق أحكام الاتفاقيات ذات الصلة، وبالذات أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 المكمل لها.

6- **التزام دولة الملجأ بعدم المبادرة إلى إنهاء حالة اللجوء من تلقاء نفسها:** وبإرادتها المنفردة في أية لحظة ما لم توجد المبررات الموضوعية التي تسوغ لها ذلك، كما أنه يتعين على هذه الدولة أن تحترم رغبة اللاجئ في إنهاء حالة اللجوء هذه والعودة إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر يرى أنه سيوفر له ظروفاً أفضل للحياة. (8)

د- الآثار المترتبة في مواجهة الدول الأخرى:

إن أول أثر قانوني يرتبه الاعتراف للشخص الاجنبي بصفة اللاجئ، في مواجهة الدول الأخرى كافة، بما في ذلك الدولة التي ينتمي إليها بالجنسية أو دولة إقامته المعتادة، يتمثل في وجوب تسليم هذه الدول جميعها بتمتع هذا اللاجئ بالحق الممنوح له من جانب دولة الملجأ، واعتبار أن منح اللاجئ هذا الحق لا يعدو إلا أن يكون عملاً من اعمال

---

(7) Kirisci Kemal ," Why 100,000s of Syrian refugees are fleeing to Europe " ,Brookings, published date: 03\09\2015, http://www. brookings. edu/blogs/order-from-chaos/posts/2015/09/03-eu-refugee-crisis-kirisci , accessed date: 12\03\2016.

(8) شادى عاكوم، تقرير سياسي: "الاتحاد الأوروبي يهتز: ميركل وحيدة وسط أزمة اللاجئين "، موقع العربى، متاح على الرابط: http://www. alaraby. co. uk/politics/2016/2/18/

السيادة بالنسبة إلى هذه الدولة الأخيرة. ويتصل بذلك أيضاً، التزام هذه الدول كافة بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد اللاجئ يستهدف تعريض حياته للخطر كالاختطاف أو القتل أو غير ذلك، وهو ما يعني أن القيام بأي تصرف من هذا النوع، يرتب مسؤولية قانونية في مواجهة الدولة التي قامت به، كذلك فإنه لا ينبغي للدول الأخرى أن تنظر إلى موقف دولة الملجأ المتمثل في منحها اللجوء لشخص معين على أنه عمل غير ودي أو عدائي موجه ضدها. (9)

رابعاً: انتهاء اللجوء في القانون الدولي:

يرجع انتهاء اللجوء في القانون الدولي الى العديد من الأسباب، وأهمها يتمثل في:

1- **الوفاة.**

2- **الطرد:** فالدولة الملجأ أن تضع نهاية للملجأ بإرجاع اللاجئ أو طرده، وقد حددت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 19511 أن الطرد ممكن في حق اللاجئ، ولكن وفق الضوابط التالية:

أ- ليس لدولة الملجأ أن تطرد لاجئاً قانونياً إلا لدواعي الأمن الوطني أو النظام العام.

ب- ليس لدولة الملجأ أن تطرد اللاجئ إلا إذا كان قد حصل على تصريح دخول إلى إقليم دولة أخرى.

3- **العودة الطوعية:** وهي رجوع اللاجئ إلى بلاده، ولاشك أنها الطريقة المثلى التي ينتهي بها اللجوء.

4- **التجنس بجنسية دولة الملجأ:** وهو أن تمنح دولة الملجأ الجنسية للاجئ، وعندئذ ينتهي اللجوء في تلك الحالة، وذلك لتمتعه بجنسية دولة أخرى غير الدولة التي فر منها. (10)

هجرة اللاجئين السوريين:

نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتاريخ 13 سبتمبر من سنة 2015 دراسة أفادت بأن وتيرة هجرة السوريين الذين يعبرون البحر قد وصل عددها إلى ما يقارب 850 ألف شخص في نهاية سنة 2015. وكانت موجات اللجوء خارج سورية قد بدأت منذ منتصف عام 2012، حيث اقتصرت الهجرة إلى أوروبا، في الفترة الأولى، على الأغنياء والميسورين، والناشطين المدنيين، وكذلك العاملين مع منظمات الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وانضمّ السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل، أو الدراسة، إلى هؤلاء فحصلوا على وثائق لجوء رسمية، وأُدرجوا ضمن لوائح اللاجئين السوريين في أوروبا، في حين استقر أغلبيّة اللاجئين في دول الجوار (تركيا، والأردن، ولبنان) في انتظار حلّ ينهي الأزمة، ويسمح بعودتهم إلى بلادهم. كما جذبت مصر، في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، عشرات آلاف السوريين من أبناء الطبقة الوسطى، نظراً إلى عدّة أسباب؛ أبرزها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة، والسماح لهم بالعمل ونقل أنشطتهم التجارية والصناعية، وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنةً بدول جوار سورية. لذلك، لم تكن أوروبا وِجهةً رئيسية بالنسبة إلى اللاجئين السوريين. وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استقبلت دول الاتحاد الأوروبي، منذ اندلاع الأزمة حتى نهاية عام 2013، نحو 50 ألف لاجئ سوري، وهو عدد محدود مقارنة بدول اللجوء المجاورة.

---

(9)فراس الشوفي، الاستغلال السياسي للاجئين في أوروبا: 120 ألفا إلى الجبل الأسود، المركز العربي للدراسات المستقبلية، تاريخ النشر على الرابط 02\11\2015 http://www. mostakbaliat. com/archives/48805 تاريخ: 2016/02/29

(10)تركيا تجبر أوروبا على وضع سياسة للاجئين، تقرير سياسي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 13\03\2016. http://rawabetcenter. com/archives/22500

ولكنما لبث هذا العدد أن تضاعف في عام 2014؛ نتيجةً لعوامل مختلفة، في صدارتها إخفاق مؤتمر جنيف2، وتراجع فرص الحلّ، وارتفاع مستويات العنف، وانتشار القتال في معظم الأراضي السورية، والتضييق على اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والأردن. كما ساهم توسع تنظيم الدولة في المناطق الخاضعة

لنفوذ المعارضة المسلحة، وسيطرته على مساحات واسعة من سورية، وكذلك هجومه على المناطق الكرديّة، في زيادة عدد اللاجئين إلى أوروبا؛ إذ فضّل آلاف السوريين من الأكراد من سكان منطقة عين العرب (كوباني) التوجه إلى ألمانيا مثلاً، لوجود جالية كردية كبيرة فيها، وعدم رغبتهم في العيش في مخيمات اللجوء التركيّة.

وقد برزت ألمانيا نقطة جذب للمهاجرين الجدُد، نتيجة التسهيلات المقدَّمة من الحكومة الألمانية في ما يتعلق بالإقامة، ولمِّ الشمل، والمعونة الاجتماعية، وكذلك تجاهلها "بصمة دبلن" التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أوّل دولة أوروبية يطؤها، ما حفز سوريين كثيرين على اعتماد خيار اللجوء إليها. وقد اعلنت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين أنّ عدد طلبات اللجوء المقدَّمة إلى دول الاتحاد الأوروبي من السوريين بلغ 210 آلاف طلبٍ من يوليو/تموز 2014، إلى يوليو/تموز 2015.

غير أنّ ما سلّط الاضواء على مسألة الهجرة، وأكسبها بعداً سياسيّاً وأخلاقيّاً على الصعيد الدولي ، هو التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين؛ إذ قدرت المفوضية الأوروبية اعداد المهاجرين السوريين الواصلين إلى أوروبا بأكثر من 28 ألف مهاجر في يونيو/حزيران 2015، وأكثر من 32 ألف مهاجر في الشهر الذي تلاه، مع توقعات تضاعف الأرقام السابقة في إحصائيات شهر أغسطس/آب، وسبتمبر/أيلول 2015، لتستقبل أوروبا ما بين 4 آلاف و5 آلاف لاجئ سوري يوميًّا.

أسباب موجة اللجوء:

يُعزى الارتفاع في معدلات اللجوء إلى مجموعة عوامل، أهمها:

- **تضاؤل فرص الحل:** شهدت الساحة السورية تطورات مهمةً في النصف الأول من عام 2015، فالانتصارات العسكرية التي حقّقتها المعارضة المسلحة استنزفت النظام، وأظهرت عجزه عن الدفاع عن مواقعه، ومناطق مؤيّديه. ونتيجةً لتوسع تنظيم الدولة في مناطق النظام، أيضًا، عاد الحديث عن ضرورة الحلّ السياسي للأزمة السورية، وشرعت القوى الدولية والإقليمية في جهد دبلوماسي كبير، مثّل بارقة أمل لحلّ الأزمة السورية. ثمّ إنّ انسداد الأفق، وتوقّع استمرار الأزمة سنوات عديدةً، فضلاً عن حاجة سورية عقوداً حتى تتمكن من تجاوز آثار الأزمة وإعادة الاعمار، دفع حتى ببعض السوريين المقيمين في دول الخليج العربية إلى طلب اللجوء إلى أوروبا، بحثًا عن استقرار نهائي لهم ولأسرهم.
- **ظروف اللجوء القاسية:** ألحقت سنوات الحرب الطويلة الضرر بحياة ملايين السوريين ومصالحهم. كما استنزف اللجوء مقدراتهم ومدّخراتهم، وأفقدهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية، أو تعليم أبنائهم. فدول اللجوء الرئيسة (ما عدا تركيا) تعاني مشكلات اقتصادية، واجتماعية، وتنتشر فيها البطالة، إضافة إلى غلاء المعيشة فيها. وجاء خفْض الأمم المتحدة مساعداتها، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة، ودعم التعليم، ليضاعف معاناتهم، ويعرضهم للعوز الشديد، ويهدّد مستقبل أبنائهم، وفي المقابل شكّل ترحيب ألمانيا التي اعلنت نيتها استقبال 800 ألف لاجئ خلال عام 2015 حافزاً قوياً دفع كثيرين من طالبي اللجوء السوريين إلى إعادة النظر في خططهم المستقبلية، وشدّ الرحال إلى أوروبا، هربًا من أوضاع اللجوء القاسية.
- **اختلاف أوضاع تركيا:** وفقاً لإحصائية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تحتض تركيا 1. 8 مليون لاجئ سوري؛ أي نحو 45% من اجمالي اللاجئين السوريين في الخارج المسجلين لدى الأمم المتحدة البالغ

عددهم أكثر من 4 ملايين. وفي السنوات الأربع الماضية، كانت تركيا الوجهة المفضَّلة للاجئين والمهجّرين السوريين لأسباب عديدة؛ منها قربها الجغرافي، واقتصادها القوي، والحكومة الداعمة، وتوفر إمكان العودة، وسهولة التنقل من سورية وإليها. لكنّ الأوضاع تغيرت كثيرًا ، إذ شدّدت الحكومة التركية اجراءاتها الأمنية، وأغلقت حدودها أمام الخارجين من سورية، بسبب التهديدات الأمنية في ولايتها الجنوبية.

- **المناخ الجغرافي الملائم:** تكررت الأحداث المأساوية خلال شتاء 2015؛ إذ قضى مئات اللاجئين ومعظمهم من السوريين، غرقًا في مياه البحر المتوسط من دون الوصول إلى إيطاليا أو اليونان، بسبب سوء الأحوال الجويّة. وعلى الرغم من أنّ حركة الهجرة لم تتوقف، فإنّ اعدادًا كثيرةً من المهاجرين، خصوصًا العائلات منها فضّلت تأجيل رحلاتها البحرية إلى أشهر فصل الصيف.

يشكّل اللجوء إلى أوروبا بالنسبة إلى أغلبيّة المهجرين حلاً لمعاناتهم المستمرّة منذ سنوات؛ إذ يُؤمّن لهم الوصول إليها الاستقرار المادي والنفسي، والتعليم، وفرص العمل، وغير ذلك من المنافع على الصعيد الفردي. وفي المقابل تبرز آثار سلبية عديدة على المستوى الوطنيّ. فعلى خلاف دول اللجوء المجاورة أو الدول العربية الأخرى، تدمج الدول الأوروبية المهاجرين وتوطنهم، وتمنحهم جنسيتها بعد مضيّ فترة زمنية محددة، ما يعوق عودتهم مستقبلاً. من اجل ذلك، من المرجح أن تفقد سورية، في حال استمرار وتيرة الهجرة على ما هي عليه أو زيادتها، مئات الآلاف من مواطنيها سنويًّا. وتعزّز تصريحات المسؤولين الغربيين، وبرامجهم الهادفة إلى تنظيم استقبال المهاجرين السوريين ، مخاوفَ من وجود توجُّه غربي لإطالة عمر الأزمة، وحصرها في أحد جوانبها (اللجوء).

وتساهم الهجرة الحالية في اضمحلال الطبقة الوسطى في سورية؛ إذ تفيد عدّة دلائل بأنّ المهاجرين إلى أوروبا ليسوا من المعدمين داخل المخيمات أو الفقراء العاجزين عن تأمين تكاليف الهجرة المقدرة بنحو ثلاثة آلاف يورو للشخص، بل إنهم من أبناء الطبقة الوسطى الباحثين عن استقرار دائمٍ وأوضاع معيشية أفضل (منهم المثقفون، والجامعيون، والمهنيون، والحرفيين).

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى دراسة اجراها التلفزيون السويدي، متعلّقة بمستويات تعليم الوافدين حديثًا إلى السويد خلال عام 2014، استناداً إلى إحصائيات مكتب العمل السويدي ومجلس الهجرة، فقد خلصت إلى أنّ اللاجئين السوريين هم الأكثر تعليماً من بين اللاجئين الحاصلين على إقامة دائمة في هذا البلد، وأنّ 37% منهم حاصل على شهادات جامعية، أو شهادات فوق الثانوية. فضلاً عن ذلك، يُعدّ فقدان عنصر الشباب أحد أبرز الآثار السلبية للهجرة الحالية، لأنه عنصر ضروري ومهمّ في عمليّة إعادة الاعمار. ومن المرجح أن تخسر سورية، أيضًا، اعداداً كبيرة من الجيل الجديد الذي سوف ينشأ في بلاد بعيدة على ثقافة مختلفة، تسلخه بالتدريج عن وطنه الأصليّ، وتغيّر اهتماماته وأولوياته.

وفي مقالة بعنوان الاستغلال السياسي للاجئين في أوروبا: 120 ألف إلى الجبل الأسود للكاتب فراس الشوفي والذي اعتبر أزمة اللجوء من ضمن المواضيع الملحة على الساحة الأوروبية والتي أوضحت وجود تضاربات وتعارضات كثيرة في مواقف الأحزاب الاوروبية تجاه قضية اللاجئين ، كما في بولندا حيث حزب " العدالة والقانون" المناهض للاتحاد الأوروبي الذي فاز بالانتخابات بعد 8 سنوات متخذاً من قضية اللجوء والمصلحة القومية سبيلا للفوز في الانتخابات خاصة مع تصاعد معدلات الخوف لدى البولنديين من الإسلام ومن تهديد الهوية الثقافية لهم وهذا لم ينحصر فقط في بولندا بل امتد ليشمل معظم الدول الأوروبية، وحتى المساعدات التي قدمتها الدول الأوروبية للأفارقة بعد ظهور إيبولا كانت بغرض صد الحصار الصيني في المنطقة وليست لأغراض إنسانية كما تزعم، ويوضح الكاتب المحاولات المبذولة من جانب بعض الدول الأوروبية لاستقبال مزيداً من اللاجئين، كما توجد جهود من جانب

المعارضة السورية لحث اللاجئين على اللجوء نحو منطقة الجبل الأسود مما سيزيد الوضع تأزما نتيجة الصدام بين السكان الأصليين والمسلمين في منطقة البلقان.

وفي مقالة تحليلية بعنوان " مواجهة تحدي اللاجئين: حان الوقت لتغيير النموذج المفاهيمي" للباحث يزيد صايغ والذي ذكر فيه على أنه ينبغي أن تكون الدول الأوروبية أكثر فعالية وسرعة واستجابة لحل أزمة اللاجئين ولن يتم ذلك سوى بالتركيز على تنفيذ الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد ، حيث زادت نسبة اللاجئين في عام 2015 باعداد بلغت 60 مليون لاجئ طبقاً لموقع الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهذا بدوره يضع الدول الاوروبية أمام ضرورة ملحة وهي تغيير منطق التعامل مع الأمر وكأنه أمر طارئ ومؤقت، وكذلك التركيز على الجماعات المسلحة في تلك المناطق باعتبارها سبباً لنزوح الأفراد أمراً خاطئاً أيضا، فالسبب الرئيسي يعود إلى ضعف بنية المواطن والوطن والتي جعلته هشاً غير قادر على مواجهة التطرف، كذلك ضرورة استبدال المساعدات الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للاجئين بالمساعدات طويلة المدى التي تمكنهم من مواجهة الحياة الجديدة وسرعة الاندماج بها وليس فقط بمجرد البقاء على قيد الحياة حيث أن المساعدات المادية قصيرة الاجل أثبتت أنها غير مجدية مع تزايد اعداد اللاجئين في عام 2016 [11]

وفي ذات السياق تحدثت نفس المقالة عن المشكلات التي تواجه الاتحاد الأوروبي بسبب الضغوطات الناتجة عن استقبال مزيداً من اللاجئين السوريين الأمر الذى يتطلب معالجة الأسباب الرئيسية التي جعلت ملايين من البشر يفرون من ديارهم، وهذا الأمر يعكس عجز دول الشرق الأوسط على تحقيق نمو اقتصادي فعال يرفع من شأن أسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا من شأنه أن يجعل الرعاية الاقتصادية وإقامة مناطق تنموية اللاجئين السوريين في الدول المضيفة لهم مثل تركيا من أولويات اجندة دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن اللاجئين يفقدون كل ما يملكون وأيضا يتركون دراستهم ويواجهون الصعوبات والتحديات والتهميش في الدول المضيفة لهم وهذا من شأنه أن يجعل المخيمات منبعاً للتطرف في المستقبل، وضرب الكاتب العديد من الأمثلة على فوائد استغلال مخيمات اللاجئين ومجتمعاتهم في تحقيق تنمية اقتصادية[12].

التنديد ببعض ممارسات دول الاتحاد الأوروبي:

لقد قامت كلا من المنظمتين برصد انتهاكات الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا واليونان حيث سوء أحوال المعيشة بالنسبة اللاجئين وعدم تقديم الخدمات والمساعدات لهم وتركهم في العراء وإعادة نسبة كبيرة منهم إلى البحر مرة أخرى أو سجنهم إن دخلوا البلاد، وقامت المنظمتان بالدعوة إلى وضع قانون يسمح للاجئ بحرية التنقل داخل الأراضي الألمانية ويعطيه الحق بجلب أطفاله وأسرته بمجرد وصوله وعدم اعادته مرة أخرى إلى الأراضي الإيطالية،

(11) يزيد صايغ ، مواجهة تحدي اللاجئين: حان الوقت لتغيير الأنموذج المفاهيمي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 2016\02\01 يمكن متابعته على الرابط: http://carnegie-mec. org/2016/02/01/ar-62643/itfq تاريخ الدخول: 19\02\2016

12) (-Brunnermeier,Markus , "Development Zones for Syrianrefugees" , projectsyndicate , published date 07\12\2015 , https://www. project-syndicate. org/commentary/syrian-refugees-economic-development-zones-by-markus-brunnermeier-et-al-2015-12?barrier=true , access date 29\02\2016.

كما دعى مسؤولو ألمانيا بضرورة بذل الجهود لإقناع الدول الأوروبية الأخرى باستقبال المزيد من اللاجئين في ظل الكارثة الإنسانية التي تجتاح دول العالم.[13]

الوضع الحالي بخصوص اللاجئين في ألمانيا:

بلغ عدد طلبات اللجوء في ألمانيا نحو 203 آلاف طلب حتى يونيو 2015 نصف تلك الطلبات من السوريين والنصف الآخر من دول البلقان ولقد عملت الحكومة الألمانية على استيعاب هؤلاء اللاجئين فالمواطنون الألمان لم يعتادوا على رؤية النائمين في الحدائق العامة فقامت الحكومة بتحويل كثيراً من الملاعب والمدارس إلى ساحات استقبال لهم، كما قامت بعض الشركات الألمانية بتقديم المباني غير المأهولة للاجئين للإقامة بها ومع زيادة البرد ودخول الشتاء قامت الحكومة بزيادة الميزانية المخصصة للاجئين لبناء أماكن صالحة للإقامة لهم[14].

لعبت ألمانيا دور القائد بين دول الاتحاد الأوروبي منذ ظهور أزمة اللاجئين السوريين حيث عبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل عن أنه بدون قيادة رشيدة فإن الدول الأوروبية سوف تفشل في حل تلك الأزمة التاريخية ولقد عبرت عن ذلك أثناء إلقاء كلمتها أمام البرلمان الألماني بأنه من خلال التعاون الأوروبي سوف تحل تلك الأزمة وطالبت الدول الأوروبية باستقبال مزيداً من اللاجئين السوريين، ولقد استقبلت ألمانيا بدورها أكبر عدد من اللاجئين السوريين وبسطت شروط الدخول لأراضيها بشكل كبير والذي ساهم في دعم موقف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل هو ميل الرأي العام الألماني لمساعدة طالبي اللجوء خاصة من الدول التي عانت من الحروب الأهلية مثل سوريا وذلك على عكس توجهات الرأي العام الأوروبي حيث مالت كثيراً من الدول إلى غلق حدودها في وجه اللاجئين، وذهبت بعض الآراء بأن تبني المستشارة الألمانية لسياسة الباب المفتوح هو لغرض اقتصادي ألماني فإنه من المعروف انخفاض معدل المواليد الألمان وارتفاع نسبة العجائز ومع زيادة تدفق اللاجئين فسوف تساهم في حل تلك المشكلة كما أن موقف الأحزاب اليمينية مثل حزب النازية الجديدة "neo-Nazis" أو حزب القوميين "nationalists" حتى لو كان معارضاً لفكرة استقبال مزيداً من اللاجئين إلا أنه ليس له دور كبير في التأثير على السياسة الألمانية مثل فرنسا على سبيل المثال، إلا أنه في لحظة من اللحظات تغير الموقف الألماني حيث صدر قرار يقتضي بعودة اللاجئين إلى الدولة الأولى التي دخلوها طبقاً لاتفاقية دوبلن إلا أنه قد تغير هذا القرار بعد أسبوعين لتسمح للاجئين بالإقامة على الأراضي الألمانية.[15]

---

(13)، متاح على الرابط/" "دعوة ألمانيا وأوروبا لفتح حدودهما أمام لاجئي سوريا 13- خالد شمت، الجزيرة ، http://www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews/. تاريخ النشر 25\09\ 2013

(14) غياث بلال ، السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين ، الجزيرة، تاريخ النشر 13\09\ 2015 http://www. aljazeera. net/knowledgegate/opinions/. تاريخ الدخول: 29\03\2016

(15) Meiritz,Annett," How GermenybecameEurope's moral leader on the refugeecrisis " , vox , date of publication (11\09\2015) http://www. vox. com/2015/9/11/9307209/q-a-germanys-leadership-role-in-the-european-migrant-crisis , accesed date (29\03\20166).

التحديات التي تواجه الدول الأوروبية:

تواجه دول الاتحاد الأوروبي ثلاثة تحديات رئيسية وهي أزمة اليونان الاقتصادية وزيادة نسبة التمثيل السياسي للأحزاب اليمينية واليسارية في عدد كبير من الدول الاعضاء مع ارتفاع احتمالية انفصال عدد من الدول هذا ويمكن حصر بقية التحديات في الآتي:(16)

- جعل الاعداء الأسبقين حلفاء كما في حالة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرهم من دول الاتحاد الأوروبي.
- محاولة حماية الدول الأوروبية من حالة التخبط السياسي الدولي وبالتالي حمايتها من الانهيار سواء على الجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.
- إنشاء هيمنة وسيادة أصيلة لدول الاتحاد بمفهوم ووضع جديد حيث التخلي عن فكرة الذات والنظر إلى الجانب الاعم والأشمل في تحقيق القومية الأوروبية وذلك لن يتم من خلال الدول فقط ولكن من خلال تغيير أفكار الشعوب الأوروبية نفسها.
- إعادة صياغة مفهوم الحداثة الأوروبية والذى بدأت مشاكله تجتاح العالم مثل مشكلة الاحتباس الحراري وكذلك الأزمات العالمية حيث أن الدول الأوروبية يجب أن تسعى لإصلاح تلك المشاكل التي تسببت بها منذ البداية.
- توحيد الشعوب الأوروبية ومحاولة بسط أفكار ثقافية واجتماعية تمكنهم من تقبل الآخر فليس الهدف من المشروع الأوروبي فقط وخاصة بالنسبة للأفراد السماح لهم للتنقل بالحرية بين دول الاتحاد ولكن محاولة نشر مختلف الأفكار وتقبل مختلف الآراء فهي إحدى التحديات الرئيسية.
- نصف عدد الطلاب ذوي التعليم العالي وكذلك العاملين في كلا من اليونان وإسبانيا وفى بعض الدول الأخرى يعانون من البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وهي أحدى التحديات أمام المشروع الأوروبي(17).

وكل تلك التحديات تمثل تهديداً للاستقرار الأوروبي وبالتالي تمنعه من استقبال مزيداً من اللاجئين ولهذا فحينما تبنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل سياسة الباب المفتوح بشأن اللاجئين وطالبت بقية دول الاتحاد الأوروبي باستقبال حصص من اللاجئين أثارت جدلاً كبيراً داخل الاتحاد. وتعتبر ألمانيا إحدى الدول الفاعلة داخل الاتحاد الأوروبي فهي صاحبة مركز متقدم في التأثير على القرارات داخل الاتحاد بل إنها تلعب دور القائد المهيمن داخل الاتحاد منذ نشأته وهذا ما سوف نقوم بعرضه.

دور الاتحاد الأوروبي في احتواء أزمة اللاجئين:

في الخامس عشر من يوليو عام 2015 صرح "بان كي مون " الأمين العام للأمم المتحدة بأن النزاعات المستمرة هي علامة مخزية ودليل واضح على فشل المجتمع الدولي في حل الأزمات الدولية حيث وضحت تقارير مجلس

(16)– Heisbourg Francois ," The Strategic Implications of the Syrian Refugee Crisis",(Survival: Global Politics and Strategy:vol. 57,no. 6, date: 10\11\2015)pp. 7-20 , available on:https://www. iiss. org/en/publications/survival/sections/2015-1e95/survival–global-politics-and-strategy-december-2015-january-2016-522a/57-6-02-heisbourg-12d7

(17)-Beck Ulrich ,Germeny has created an accidental empire , Social Europe , published date: 25\03\2013,https://www. socialeurope. eu/2013/03/germany-has-created-an-accidental-empire/ , accessed date: 20\04\2016.

الأمن بأن الأطراف المتنازعة تجاهلت قوانين الأمم المتحدة والخاصة بمراعاة المدنيين وإبعادهم عن حلبة الصراع القائم بين الأطراف المتنازعة داخل سوريا. (18)

فمع تصاعد دور اليمين المتطرف في السياسة الأوروبية والتي باتت لا تقتصر على دولة أو أثنين بل امتدت قوته لتسيطر على دول كثيرة مثل بريطانيا والمجر وسلوفاكيا والسويد وفنلندا والدنمارك وغيرها من الدول الأوروبية مع تصاعد نغمة العنصرية تجاه اللاجئين ومحاولة انتقائهم بحيث يتم قبول البعض بناء على توافر مواصفات معينة ورفض الأخرين وهو الأمر الذي تصاعدت حدته في الفترة الأخيرة في وسائل الاعلام والصحف في محاولة لنشر فكرة تقبل اللاجئين المسحيين فقط.

ردود الفعل المتباينة تجاه أزمة اللاجئين:

كشفت الأزمة السورية عن ردود متباينة من جانب دول الاتحاد الأوروبي فاتخذت الدول عدة مواقف منها:

استيعاب كامل: وهي السياسة التي تبنتها ألمانيا فقررت استيعاب أكبر عدد من اللاجئين السوريين وتوقعت استقبال ما يقرب من 800000 لاجئ بحلول عام 2015 ، كذلك اتبعت إسبانيا نفس السياسة إلا أنها لم تقرر حصة معينة بل تركت الأمر مفتوحا.

استقبال حذر: وهي السياسة التي تبنتها كلا من فرنسا وبريطانيا ويرجع التراجع في موقفهما عن استقبال اللاجئين إلى الضغوط التي تعرضت لها كلا الحكومتين من قبل النشطاء السياسيين فتم استقبال نحو 24 ألف لاجئ في فرنسا ونحو و20 ألف لاجئ في بريطانيا.

وهي السياسة التي اتبعتها الدنمارك حيث اعلنت نيتها عن تقديم ما يقرب من عشرة ملايين و467 ألف دولار للاجئين.

هذا ويرجع التباين في اختلاف مواقف الدول الأوروبية إلى مجموعة من العوامل منها: أزمة اليونان ومنطقة اليورو والخلاف على توزيع حصص اللاجئين بين الدول الأوروبية وكذلك الخوف من تدفق الجهاديين السوريين وبالتالي تنامي الإرهاب الدولي مع مطالبة كثيراً من الدول بتعديل اتفاقية دبلن الخاصة باللاجئين مع وضع استثناءات للاجئين السوريين والخوف من انسحاب بريطانيا من الاتحاد وبالتالي سقوط دول الاتحاد مما أدت تلك العوامل مجتمعة إلى فشل الدول الأوروبية في مواجهة الأزمة والأمر الذى عبرت عنه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حينما قالت:" إن العالم يراقب ما يقوم به الاتحادُ الأوروبي حيال اللاجئين، فإذا فشل فهذا يعني تدمير منظومة حقوق الإنسان، وإن أوروبا لن تكون هي أوروبا التي حلمنا بها. (19)"

ويعتبر عام 2015 بمثابة الاختبار الحقيقي الذي كشف نوايا وسياسات الدول الأوروبية حيث جاء بتصرفات مشينة من تلك الدول المدعية لاحترام حقوق الإنسان إزاء اللاجئين القادمين من الدول الإسلامية فقامت الشرطة

(18)Pawlak, Patryk , "conflict in Syria trigger factors and the EU response", EPRS\European Parliamentary Research Service, available on:http://www. europarl. europa. eu/RegData/etudes/BRIE/2016/573924/EPRS_BRI(2016)573924_EN. pdf , p55.

(19) -« EU Institutions and Council of Europe's reactions to migration in the Mediterranean »,(Migration Crisis: Political analysis of EU Institutions and Council of Europe's reactions|),Caritas Europa, Vienna, 18 September 2015, available on:http://www. caritas. eu/sites/default/files/migration_crisis_-_political_analysis. pdf , pp. 44.

على سبيل المثال في التشيك بإلقاء القبض على مائتي مهاجر ووضع أرقام على أذرعهم كما قامت المجر ببناء سور شائك لمنع عبور اللاجئين لداخل أراضيها وهذا في حد ذاته يشبه كثيراً ما فعله هتلر في اليهود.

اتفاقية الدول الأوروبية مع تركيا بخصوص اللاجئين:

تعتبر تركيا هي المدخل والمنفذ الرئيسي للاجئين من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي كما إنها ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فهي سادس أكبر شريك تجاري لها وهذا كله قد مهد لعقد الاتفاقية مع تركيا بخصوص تلك الأزمة[20]. ففي اعقاب المؤتمر الذي عقد في بروكسل العاصمة البلجيكية في شهر مارس الماضي من عام 2016 قامت الدول الأوروبية بالاتفاق مع تركيا بشأن قضية اللاجئين على مجموعة من الاجراءات وهي عودة اللاجئين القادمين عن طريق اليونان إلى تركيا مرة أخرى ومقابل كل مهاجر يعاد ستسمح أوروبا في المقابل بلاجئ سوري للدخول إلى أراضيها بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية إلى الحكومة التركية بقيادة أحمد داوود أغلو لإعانتها على استيعاب مزيداً من المهاجرين واللاجئين السوريين وأيضا تسهيل عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة للسماح لمواطني تركيا بدخول دول الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى تأشيرة دخول[21].

إن الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا التي تنادي بأهمية حقوق الإنسان لم تبذل الكثير لحل تلك المأساة الإنسانية والتي ستمتد أثارها على نحو اجيال متعاقبة ليست في أوروبا وحدها أو في الوطن العربي بل في مختلف دول العالم.

إن المحرك الاقتصادي هو السبب الرئيسي لإتباع ألمانيا لسياسة الباب المفتوح في البداية وليس المحرك الإنساني والدليل على ذلك عدولها عن تلك السياسة وعقد الاتفاقية مع تركيا في مارس2016

إن عملية تقبل الآخر بمختلف آرائه واتجاهاته وثقافاته هي عملية ليست باليسيرة على مستوى العالم حيث أننا لا يجب أن نحصر ذلك في دول العالم الثالث كما يطلق عليها الغرب ولكن الموضوع أشمل من ذلك ويعتمد على مجموعة من العوامل المختلفة، فعملية التأثير على الرأي العام باتت سهلة كثيراً في ظل تعدد الوسائل المرئية والمسموعة.

كذلك فكرة أن الإسلام هو دين إرهاب وعملية الترويج لذلك، آن لها أن تنتهي فهي عملية خطيرة تستغلها الأحزاب السياسية المتطرفة في أوروبا وأيضا يستخدمها الأفراد ذوي الميول العدائية ضد الأجانب العرب لتحقيق مآربهم الخاصة.

إن الحكومة لا يمكنها أن تلعب الدور الكامل في عملية دمج اللاجئين بالمجتمع الألماني فالمجتمع أيضا عليه عامل كبير فمن الممكن أن تتخذ الحكومة قرارات ويتخاذل المجتمع عن تطبيقها وبالتالي تكون دون جدوى، كما أن اللاجئين السوريين عليهم عامل كبير في تغيير صورتهم أمام المجتمعات الأوروبية أو داخل ألمانيا من خلال إظهار روح

(20)– Heisbourg François," The Strategic Implications of the Syrian Refugee Crisis" , The International Institute for Strategic Studies , vol. 57 no. 6 | December 2015–January 2016, available on: https://www. iiss. org/-/media//silos/survival/2015/survival-57-6/57-6-02-heisbourg/57-6-02-heisbourg. pdf , pp15.

(21) _ أزمة المهاجرين: الاتحاد الأوربي وتركيا يتفقان على مبادئ لخطة مواجهة دون قرار نهائي على ، تاريخ النشر 2016/03/08 ويمكنكم متابعتهم على الرابط:BBC NEWS http://www. bbc. com/arabic/worldnews/2016/03/160307_migrant_crisis_eu_turkey, تاريخ الدخول: 22\04\2016

التعاون وحب العمل وهذا ما لمسناه بشكل كبير من لاجئي سوريا في مصر حيث التفاني في العمل وسرعة الاندماج داخل المجتمع وإن كانت طبيعة مصر تختلف عن طبيعة الدول الأوروبية إلا أن طبيعة الشعب السوري واحدة.

إن أهم خطوة يجب إتباعها لمواجهة ظاهرة الإرهاب والحد من العنف وكذلك لدعم عملية تقبل الآخر هي عملية التطوع والاندماج في منظمات المجتمع المدني فهي عملية هامة جداً وحيوية بالنسبة للاجئين حيث أنها تؤهلهم لتكوين صداقات ومعارف كثيرة وأيضا تساعد على القضاء على فكرة التعددية الاثنية حيث تجعل الفرد يسعى لتقديم خدماته للأفراد داخل المجتمع والدولة.

كما يجب الإسراع في إلحاق الأطفال أو البالغين بالمراحل التعليمية حتى يتسنى لهم إفادة المجتمع الألماني والبعد عن أي أفكار متطرفة قد تؤثر على المجتمع الألماني بالنحو السلب، ولذلك يجب التنسيق بين المؤسسات الحكومية داخل ألمانيا ومكاتب هيئة الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين حتى تقدم المساعدات المادية والمعنوية لهم.

لابد من صياغة برامج تدريبية للاجئين السوريين تعلمهم كيفية التكيف مع عادات المجتمع الألماني حيث اختلاف اللغة والعادات والتقاليد وتؤهلهم لتقبل الآخر، وكذا الأمر من ناحية الشعب الألماني. يجب بث برامج تليفزيونية وإذاعية أو حتى عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لإيصال رسالة محبة وسلامة وبث روح الإخاء.

كل تلك الخطوات من شأنها أن تعمل على الاستقرار الثقافي والسياسي والأمني والمجتمعي داخل المجتمع الألماني فينعم اللاجئون بالمعيشة الهادئة وكذلك الألمان.

وتقوم الأونروا بدور أساسي للتخفيف من المأساة الإنسانية التي بات يواجهها الفلسطينيون في سوريا. وفي هذا السياق، أطلقت الأونروا في الشهر الأخير من العام الماضي (20133/12/17) ما أسمته "خطة الاستجابة الطارئة للأونروا المتعلقة بسورية لعام 2014"، والتدخلات التي ستقوم بها الوكالة بموجب هذه الخطة هي من اجل تعزيز صمود لاجئي فلسطين ومساعدتهم على تجاوز أخطار هذا النزاع الدائر في سوريا. ويقول "فيليب وغراندي" المفوض العام للأونروا أن "خطة الاستجابة الطارئة للأونروا المتعلقة بسورية تستحق الدعم الكامل من المانحين، ذلك أنها إطار عمل عملي وفعال لتسهيل معاناة لاجئي فلسطين داخل سورية والمنطقة". ويضيف "على الرغم من الصعوبات التي لا توصف والنزوح المنتشر والذي طغى الآن على معظم مجتمعات الفلسطينيين ومخيماتهم، إلا أن الأونروا ستقوم بالبناء على تجربتها للعامين الماضيين من اجل الاستمرار بمساعدة لاجئي فلسطين على تجاوز الظروف القاسية التي يفرضها النزاع السوري"[(22)].

يضاف إلى ذلك، ونتيجة للصراع الدائر في سوريا، فقدت المئات من العائلات الفلسطينية أحد أفرادها، ما بين قتيل أو معتقل أو مفقود. وبحسب تقديرات "مجموعة العمل من اجل فلسطينيي سوريا"، بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين في هذا الصراع 2081 فلسطينياً حتى نهاية شهر شباط/ فبراير من عام (2014)، منهم 2050 قتلوا داخل سوريا و31 خارجها. وتوزع هؤلاء الضحايا _حسب احصائيات هذه المجموعة_ الذين قضوا إثر استهداف التجمعات والمخيمات الفلسطينية 1447 فلسطينياً و603 فلسطينياً قضوا خارج تلك الأماكن[(23)].

---

(22)_ موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكنكم متابعته على الرابط:
http://www. unrwa. org/ar/syria-crisis#zoom=5&lat=34. 05266&lon=38. 49609&layers=00B00T

(23)_ الصفحة الفاسيسبوكية " مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا يمكنكم متابعتهم على الرابط التالي:
https://www. facebook. com/ActGroup. PalSyria/

أما على المستوى الإغاثي، فإن الأونروا تلعب الدور الرئيسي، إذ تقدم مساعدات غذائية عينية ومساعدات مالية نقدية لكل العائلات الفلسطينية المسجلة في قيودها، بناء على تقيمها بأن جميع الفلسطينيين في سوريا تقريباً بحاجة لمساعدة. وتنشط لجانب الأونروا عدد من المؤسسات الإغاثية الفلسطينية، وتقدم مساعدات غذائية، لكن يبقى ما تقدمه محدود جداً.

النتائج والتوصيات:

من خلال ما سبق ذكره ولمعالجة التحديات الجسيمة يتعين على الدول العربية قاطبة وبمساعدة أممية ودولية البحث عن حلول قانونية وعملية لمعالجة هذه الظاهرة. وعلى المجتمع الدولي أن يدرك بأن طالبي اللجوء بشكل عام قد دفعتهم أخطار محدقة وداهمة لا حول ولا قوة لهم بها وأن الدول معنية بالامتثال للالتزامات الدولية في هذا الغرض. هذا مع الإشارة إلى أن احتياجات اللاجئين ضخمة وتشمل الإسكان والمدارس والوظائف والرعاية الصحية.

إن اللاجئين والأشخاص المهجرين بصفتهم ضحايا للنزاعات المسلحة أو الاضطرابات الداخلية يستفيدون من اعمال الحماية والمساعدة التي من المفيد تلخيصها فيما يلي:

- حماية السكان المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية.
- البحث عن سبل التمويل الجديدة مثل مرافق الاتحاد الأوروبي للاجئين والتمويل الميسر للبنك الدولي وأشكال الدعم الثنائي المختلفة.
- تحوّل سياسات الاستجابة من نهج طارئ إلى آخر مستدام على المدى الطويل، فإضفاء الطابع الرسمي على القطاع الاقتصادي والمساعدة على الوصول إلى موارد الرزق في البلد المضيف سيخفّفان احتمالات تعرّض اللاجئين إلى الأذى، ويقلّص النداءات الإنسانية الطارئة.
- يتعيّن على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لإدماج مساعدات التنمية الوطنية مع المساعدات الإنسانية في سياق استجابته لأزمة اللاجئين ، ما سيعود بالنفع على المجتمعات المضيفة واللاجئين على حدٍّ سواء.
- تقديم المساعدة الطبية العاجلة وإعادة التأهيل.
- تقديم المساعدة في مجال الصحة.
- توفير المواد الغذائية العاجلة.
- مباشرة الأنشطة إلزامية للمساهمة في إعادة الاتصالات بين أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب أو الاضطرابات.
- لا بد من وضع استراتيجيات للانتقال إلى مدى أبعد من النماذج السائدة في تقديم المساعدات للاجئين ولا بد من التوجه نحو النوع من المساعدات الذي يشجع الاستقلال الذاتي للاجئين واكتفائهم.
- طرح خيارات مبتكرة للتمويل للمساعدة على تغطية تكاليف التعليم، وبناء المهارات، وخلق الوظائف.

ومواجهة التحديات الخاصة باللجوء التي فرضتها الأحداث التي عصفت بالعالم وخصوصا في أواخر القرن الماضي.

- تبني سياسات أكثر عقلانية على مستوى الاتحاد وتحويل الإنفاق على الأمن المادي (كتعزيز الحدود على سبيل المثال) إلى دعم السياسات الإبداعية والأكثر استدامة من أشكال المساعدات المقدمة للاجئين للدول المضيفة في المنطقة المحيطة.

- تشجيع الاستثمار واسع النطاق في قطاعات الصناعة والصناعة التحويلية في الدولة المضيفة لما ينطوي على ذلك من فتح مجال العمل للاجئين ولأبناء المجتمعات المضيفة وفقاً لمعدَّلات تناسبية متَّفق عليها مسبَّقاً، ما يعود بالمنافع الواضحة على كلا المجتمعين.
- دعم المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، ودعم الدول المستضيفة للاجئين. أما عن مصداقية هذه الآليات فهي الآن على المحك وخصوصاً على ضوء تعامل المجتمع الدولي مع قضية اللاجئين من خلال:
- عدم قيام الدول "دول الاحتلال" بمسؤولياتها كدول احتلال والتسبب بمشكلة اللجوء.
- عدم توفير الدعم المالي الكافي للمنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا اللجوء للقيام بواجباتها بشكل تام.

ولعل ولاية المفوضية في تقديم الحماية الدولية ووضع المعالجات لمشكلة اللاجئين، بالتعاون مع بلدان اللجوء، سواء أوضاع اللجوء، أو في تأمين عودة طوعية وسالمة للاجئين، أو حتى في حياة ما بعد العودة من اللجوء ضماناً لاندماجهم في مجتمعاتهم وتجاوزهم نفسياً وإنسانياً للظروف التي عاشوها خلال رحلة التشرد واللجوء، وهي مسؤولية تستدعي توفير المساعدة المادية، إضافة إلى الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

- تطوير البرامج الخاصة بمساعدة بعض الفئات مثل النساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعادة النظر في المنظومة القانونية الدولية التي تنظم هذا المجال إذ لا قيمة لأية قاعدة قانونية ما لم تكن رادعة وغير مفعلة. فالتزام المتحاربين مثلا باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والامتثال له بلا شك يسهم إسهاما كبيرا في تخفيض عدد الأشخاص اللاجئين والمهجرين.

ولمجابهة هذه التحديات يجب على المجتمع الدولي:

- أن يدرك خطورة هذا الموضوع ويتعامل معه بجدية أكبر ، ويعالج أسبابه الجوهرية وأن يقدم العون الإنساني بأقصى ما يستطيعه دون تسييس أو حسابات ضيقة بعيدا عن المتغيرات السياسية لأن التهاون لربما يؤدي الى نتائج عكسية أو لنقل يولد الانفجار والإرهاب.
- لا بدّ من النظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية تتحتم معالجتها ضمن إطار دولي يضمن تضافر جهود الأسرة الدولية، خصوصًا أن اعدادهم الكثيرة والمنتشرة في أكثر من رقعة من العالم، آخذة في التأثير على اقتصاديات العديد من البلدان وتطوّرها، ناهيك عن تردّي أحوالهم الصحية والتعليمية والنفسية في بلدان اللجوء، وخاصة منهم الأطفال والنساء الشريحتين الأكثر تضررا من حياة التشرد واللجوء. الأمر الذي يستوجب البحث الجدي عن حلول ناجعة اقتصادية واجتماعية وسياسية في بلدان اللجوء وفي بلدان الأصل بما يؤمن الحقوق الإنسانية لأصحابها.

خاتمة:

إن قضية اللجوء أمست معقدة، حيث نجد أن الالتزام السياسي الذي أظهره المجتمع الدولي في التصدي للجوء والنزوح القسري في بعض البلدان كان غائبا في بلدان أخرى.

ويتجلى افتقار الالتزام السياسي للدول، بحل مشاكل اللاجئين ، بشكل واضح في مرحلة ما بعد الصراع، وذلك عندما تنحسر الاضواء التي تسلطها وسائل الاعلام الدولية على تلك المشاكل، وكثيراً ما يعود اللاجئين والأشخاص النازحون إلى أماكن يتطلب الأمر فيها تدعيم السلام الهش والمصالحة، وإعادة التأهيل والتعمير، الأمر الذي يترتب عليه بقاء الفجوة مابين المساعدة الإنسانية ومعونة التنمية الأطول اجلا.

كما أن التزايد المستمر لنسبة النازحين داخلياً والمأساة التي يظهرها هذا المشهد في العالم المعاصر وازدياد وعي المجتمع الدولي حول الصعوبات التي يواجهها هؤلاء، أدت إلى إصدار المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي حيث رسمت إطارا للأسس التي تؤمن حمايتهم وحقوقهم كما توجب تحييدهم من قبل الأطراف المتقاتلة أثناء النزاعات خاصة وأن الحروب غالبا ما تكون المسبب الرئيسي للنزوح الداخلي ومعاناة النازحين. إلا أن تطبيق هذه القوانين _ المبادئ ومصادرها_ لا يقضي بتجاهل القوانين والتشريعات الداخلية الواجب تطبيقها والتي لا تنال من حقوق وحريات الأفراد أو تميز بينهم. فنرى أن المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي قد استخرجت الأسس الأولية لكيفية التعامل مع حالات النزوح الداخلي مرتكزة على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومن هنا تكتسب الصفة الإلزامية للتطبيق كونها مستخرجة من روح ومبادئ هذين القانونين الدوليين. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المبادئ التوجيهية لاقت احتراماً وقبولاً واسعاً من مختلف الدول الأمر الذي اعطاها الصفة الإلزامية دولياً، لذلك فإن القوانين والتشريعات المحلية المتعارضة مع هذه المبادئ لا يمكن الأخذ بها لتعارضها مع المبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً إذا كانت تنتقص من الحقوق والحريات والسلامة الواجب تأمينها لهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

هذا ونجد أن الكثير من بلدان العالم، تتخذ بعض التدابير التقييدية على نحو متزايد لردع اللاجئين، إذ قامت الكثير من البلدان بالتنسيق فيما بينها لغايات الحد من قدوم اللاجئين، دون أن يرافق ذلك التنسيق بحث الأسباب التي دفعتهم إلى اللجوء، حتى أدت تلك السياسات إلى وصف اللاجئين بأنهم أناس يحاولون التحايل على القانون.

لذا توجب حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والمنازعات المسلّحة غير الدولية، ولا سيّما للأطراف الواقعة تحت سلطة أحد المتنازعين، وتفرد الاتفاقيات الدولية حقولاً خاصة بالأطفال والنساء، إضافة إلى التحديات التي يواجهها اللاجئون بشكل عام.

وفي حين تتخذ بعض البلدان التدابير الضرورية لحماية اللاجئين، لا تزال العديد من البلدان تقصّر في اعتماد الآليات الدولية، بل تؤدي بعض اجراءاتها إلى إلحاق ضرر باللاجئين ومنها بعض البلدان العربية التي لم توقّع حتى الآن على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وملحقها لعام 1967، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تدارك لتخفيف المعاناة الإنسانية ولوضع المعايير الدولية موضع التطبيق.

إن عدم دعم الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين وخصوصاً الدول التي تعاني ، الأمر الذي يجعل الوضع مستقبلاً يزداد تعقيداً إذا لم نتعامل مع قضية اللجوء كقضية إنسانية بالدرجة الأولى، بعيداً عن المصالح السياسية الضيقة، كون اعداد اللاجئين _ وللأسف_ في تزايد مستمر، فهناك دروس يجب أن نتعلمها من التاريخ، فبعد نهاية حرب فيتنام في عام 1975، عبر مئات الآلاف _حرفياً_ من شبه جزيرة الهند الصينية في قوارب، المياه الإقليمية من فيتنام، ولاوس، وكمبوديا، متجهين إلى جنوب شرق آسيا إلى الدول المضيفة مثل ماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين، بالإضافة إلى هونج كونج، وخلال فترة السبعينيات والثمانينيات، واجهت الدول المضيفة تدفق الكثير من المهاجرين في القوارب البحرية وغرق كثير من الأفراد، ومثلما يحدث اليوم، كان هناك ردود فعل عامة بتداول صور الأشخاص الغارقين على شاشات التلفاز والصحف، ولكن معالجة القضية تطلب قيادة سياسية وتعاوناً دولياً على نطاق واسع. وفي عام 1989، وتحت قيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم الاتفاق على خطة عمل شاملة من اجل لاجئي الهند الصينية، وقد ارتكزت الخطة على اتفاق دولي لتشارك المسؤولية، واتفقت الدول المضيفة في جنوب شرق آسيا على إبقاء الحدود مفتوحة، والمشاركة في عمليات البحث والإنقاذ واستقبال لاجئي القوارب. ولكنهم قاموا بذلك استناداً إلى مجموعتين من الالتزامات من الدول الأخرى منها تحالف مكون من

حكومات الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاندا والدول الأوروبية الذين تعهدوا بتوطين جميع من حكم عليهم بأن يكونوا لاجئين، بالإضافة الى الالتزام بحلول بديلة وإنسانية تتضمن العودة أو توفير البديل، ومن ثم إيجاد قنوات هجرة شرعية لأولئك الذين لم يكونوا لاجئين ولكنهم بحاجة إلى حماية دولية، وقد أدت خطة العمل الشاملة إلى إعادة توطين الملايين ومعالجة التحدي الإنساني الأكثر إلحاحاً.

هذا مع الإشارة الى أن خطة العمل الشاملة ليست مثالاً قياسياً لأزمة البحر الأبيض المتوسط الحالية، ولكنها تسلط الضوء على الحاجة إلى إطار أوسع يقوم على التعاون الدولي وتقاسم المسؤولية، كما يجب أن تكون عناصر حل الأزمة المعاصرة قائمة على عدة مستويات مختلفة، بما في ذلك اجراء تحسينات في عمليات البحث والإنقاذ للعودة على الأقل إلى قدرة عملية، وتقاسم الاعباء بشكل أكثر إنصافاً، وتسكين اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي، ودعم البناء التدريجي لقدرات الحماية وحقوق الإنسان لدول العبور. وهناك حاجة إلى هذه الحلول المبتكرة والدعم الاضافي للدول المضيفة للاجئين في أقاليم الأزمة، كما أننا بحاجة إلى تعزيز قدرات اللاجئين للمشاركة في الدول المضيفة لهم وأخيرًا، نحن بحاجة إلى خطة شاملة لإعادة التوطين تعكس التزاماً بتقاسم المسؤولية بشكل مناسب تجاه السكان اللاجئين في العالم وفوق كل هذا، لابد أن تأتي الحلول بناءً على التأكيد على ضرورة حق اللجوء السياسي وحماية اللاجئين، وأن يتم النظر إلى هذا الأمر باعتباره مسؤولية عالمية مشتركة. وإذا ما كان هناك جانب مضيء في الأزمة الحالية، فإنه ينبع من فرصة القيادة السياسية لإعادة تأطير نظر الجمهور إلى اللاجئين والتوصل إلى حلول مبتكرة لقضية اللاجئين والمهاجرين على نطاق عالمي. ولكن ذلك سوف يتطلب شجاعة سياسية وقيادة.

قائمة الهوامش:

1- مفوضية اللاجئين ترحب بقرار الاتحاد الأوروبي وتدعو إلى التركيز على أسباب النزوح الجماعي بالأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ النشر: 26\06\2015و لمتابعة الموضوع يمكنكم الاطلاع عليه على الرابط // http://www. unhcr-arabic. org/558f82c26. html

2- عبد الجليل زيد المرهون، الأزمة السورية من منظور معرفي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية تاريخ النشر 08 / 08 / 2015 http://rawabetcenter. com/archives/10675

3- سلام السعدى، تقرير اقتصادي: سوريا: كيف هيأ الاقتصاد المسرح لانفجار التطرف، مركز دراسات متاح على الرابط http://drsc-sy. org/wp-content/uploads/2016/01/salam1. pdf.

4- غياث بلال، السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين، الجزيرة، تاريخ النشر: 13\09\2015 http://www. aljazeera. net/knowledgegate/opinions/

5- عبد الناصر عارف، " هل تتخلى ميركل عن سياسة الأحضان الدافئة مع اللاجئين ؟ " الأهرام، تاريخ النشر: 02 / 02 / 2016متاح على الرابط:http://www. ahram. org. eg/NewsQ/474153. aspx

6- -Gordenker Leon " refugees in international politics " , (the croom helm United Nations and its agencies series) , " London , Sydney , 1987. "

7- – Kirisci Kemal" Why 100,000s of Syrian refugees are fleeing to Europe " ,Brookings, published date: 03\09\2015, http://www. brookings. edu/blogs/order-from-chaos/posts/2015/09/03-eu-refugee-crisis-kirisci , accessed date: 12\03\2016.

8- شادى عاكوم، تقرير سياسي: "الاتحاد الأوروبي يهتز: ميركل وحيدة وسط أزمة اللاجئين "، موقع العربي، متاح على الرابط: http://www. alaraby. co. uk/politics/2016/2/18/

9- فراس الشوفي، الاستغلال السياسي للاجئين في أوروبا: 120 ألفا إلى الجبل الأسود، المركز العربي للدراسات المستقبلية، تاريخ النشر 2015\11\02 http://www. mostakbaliat. com/archives/48805على الرابط تاريخ:2016/02/29

10- تركيا تجبر أوروبا على وضع سياسة للاجئين، تقرير سياسي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2016\03\13. http://rawabetcenter. com/archives/22500

11- يزيد صايغ ، مواجهة تحدي اللاجئين: حان الوقت لتغيير الأنموذج المفاهيمي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 2016\02\01 -http://carnegie-mec. org/2016/02/01/ar-62643/itfqيمكن متابعته على الرابط: تاريخ الدخول: 19\02\2016

12- Brunnermeier,Markus "Development Zones for Syrianrefugees" , projectsyndicate , published date 07\12\2015 , https://www. project-syndicate. org/commentary/syrian-refugees-economic-development-zones-by-markus-brunnermeier-et-al-2015-12?barrier=true , access date 29\02\2016.

13- خالد شمت، الجزيرة ، "دعوة ألمانيا وأوروبا لفتح حدودهما امام لاجئ سوريا"، متاح على الرابط/ http://www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews/. 2013 \09\25 تاريخ النشر

14- غياث بلال ، السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين ، الجزيرة، تاريخ النشر 2015\09\13 http://www. aljazeera. net/knowledgegate/opinions/. تاريخ الدخول: 29\03\2016

15- Meiritz,Annett," How GermenybecameEurope's moral leader on the refugeecrisis " , vox , date of publication (11\09\2015)

http://www. vox. com/2015/9/11/9307209/q-a-germanys-leadership-role-in-the-european-migrant-crisis , accesed date (29\03\20166).

16- Heisbourg Francois ," The Strategic Implications of the Syrian Refugee Crisis",(Survival: Global Politics and Strategy:vol. 57,no. 6, date: 10\11\2015)pp. 7-20 , available on:https://www. iiss. org/en/publications/survival/sections/2015-1e95/survival–global-politics-and-strategy-december-2015-january-2016-522a/57-6-02-heisbourg-12d7.

17- Beck Ulrich ,Germeny has created an accidental empire , Social Europe , published date: 25\03\2013,https://www. socialeurope. eu/2013/03/germany-has-created-an-accidental-empire/ , accessed date: 20\04\2016.

18- Pawlak,Patryk , "conflict in Syria trigger factors and the EU response", EPRS\European Parliamentary Research Service, available on:http://www. europarl. europa. eu/RegData/etudes/BRIE/2016/573924/EPRS_BRI(2016)573924_EN. pdf , p55.

19- « EU Institutions and Council of Europe's reactions to migration in the Mediterranean »,(Migration Crisis: Political analysis of EU Institutions and Council of Europe's reactions|),Caritas Europa,Vienna, 18 September 2015, available on:http://www. caritas. eu/sites/default/files/migration_crisis_-_political_analysis. pdf , pp. 44.

20- HeisbourgFrançois," The Strategic Implications of the Syrian Refugee Crisis" , The International Institute for Strategic Studies , vol. 57 no. 6 | December 2015–January 2016, available on: https://www. iiss. org/-/media//silos/survival/2015/survival-57-6/57-6-02-heisbourg/57-6-02-heisbourg. pdf , pp15.

21- أزمة المهاجرين:الاتحاد الأوربي وتركيا يتفقانعلى مبادئ لخطة مواجهة دون قرار نهائي على ، تاريخ النشر 2016/03/08 ويمكنكم متابعتهم على الرابط: .http://www. bbc. BBC NEWS , com/arabic/worldnews/2016/03/160307_migrant_crisis_eu_turkey, تاريخ الدخول: 22\04\2016.

22- موقع المفاوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللجئين، يمكنكم متابعته على الرابط: http://www. unrwa. org/ar/syria-crisis#zoom=5&lat=34. 05266&lon=38. 49609&layers=00B00T

23- الصفحة الفيسبوكية " مجموعة العمل من اجل فلسطينيي سوريا يمكنكم متابعتهم على الرابط التالي https://www. facebook. com/ActGroup. PalSyria/

The policies adopted by the international community to absorb refugees

Abstract: It is crucial to point out to the refugee's crisis worldwide. The refugee question should be raised and treated at an international level since it doesn't only concern the hosting countries or the countries of origins, it has a considerable impact on the neighbouring states. The coming of the refugees to the developed and safe countries is not without a consequence, as they affect the hosting countries in so many ways. Furthermore, the alarming conditions of refugees worldwide lead to alarming health issues mainly affecting women and children. The refugee crisis needs effective solutions at a social, economic and political level within the hosting countries along with the countries of origins taking into consideration the human rights norms.

Keywords: refugee crisis ; hosting countries ; law restrictions ; international involvement ; human rights.